



## الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية - مدخل نظري و مفاهيمي

*Accounting disclosure according to international accounting standards**A theoretical and conceptual introduction*

نوي شرف الدين

جامعة أدرار

cnaoui17@gmail.com

المخلص:	معلومات المقال
<p>لقد أصبح الحصول على المعلومات وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في الوقت الحالي، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في مجال الأعمال، من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها واتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها، حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها. ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على معايير المحاسبة الدولية لا سيما معايير الإفصاح منها، نظرا للدور الذي تلعبه في إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية، واتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2023/06/11</p> <p>تاريخ القبول: 2023/07/31</p> <p><b>الكلمات المفتاحية:</b> ✓ الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية</p>
Abstract :	Article info
<p><i>It has become access to information and freedom of circulation and credibility of the important issues at the moment, which is to support the concept of disclosure was considered fundamentally as a requirement in the field of business, in order to further the transparency and credibility of the information obtained and made available to all beneficiary parties, where we can say that the reasons important to a collapse lot of economic units is the lack of application of accounting principles and the lack of disclosure and transparency and do not show the data real and information that reflect the financial situation of these economic units, it has been reflected in a range of negative effects of the most important loss of confidence in the accounting information, and therefore this information is lost to the most important elements namely quality.</i></p> <p><i>For this, this study was to shed light on international accounting standards, particularly standards of disclosure of which, because of the role they play in the transparency and credibility to the accounting information, and made available to all beneficiary parties.</i></p>	<p>Received 11/06/2023</p> <p>Accepted 31/07/2023</p> <p><b>Keywords:</b> ✓ Disclosure of accounting, ✓ financial reporting, international</p>

## 1. مقدمة:

بعد قيام الثورة الصناعية وظهور الشركات المساهمة العامة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات، هذه المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.

لقد كان هناك إجماع من قبل المختصين في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات . ويتطلب الإفصاح المحاسبي الكافي بان يتم تصميم و إعداد التقارير المالية بحيث تصور الأحداث الاقتصادية التي آثرت بالمنظمة خلال فترة النشاط، و أن تحتوي هذه التقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم المالية بصورة عامة . وهذا يعني ضرورة أن تتضمن القوائم و التقارير المالية كل المعلومات الهامة التي تظهر المنظمة في صورة تعبر عن أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها . ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دوراً متميزاً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، وكذلك القرارات المرتبطة باستغلال الموارد المتاحة و بالتالي فإن الإفصاح المحاسبي يسهم في تحقيق فعالية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين سوف تتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات المفصحة عنها .

## مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق ومن أجل التعرف أكثر على الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" ماذا نقصد بالإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية؟".

## أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها المنظمات والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة لدى المتعاملين من هنا تأتي أهمية الدراسة من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المتداخلة

## أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال:

- التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي و تطوره .
- أنواع و أهمية و العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي .
- دور الإفصاح المحاسبي في تعظيم جودة التقارير المحاسبية .

## منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة يتم تناول النقاط التالية :

- أولاً: مدخل إلى الإفصاح المحاسبي
- ثانياً: مقومات، متطلبات و أساليب الإفصاح المحاسبي

- ثالثا : معايير الإفصاح المحاسبي و منهج التوسع فيه
- رابعا : دور الإفصاح المحاسبي في تعظيم جودة التقارير المحاسبية

## أولا : مدخل إلى الإفصاح المحاسبي

### 1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها<sup>1</sup>، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"<sup>2</sup>. إذن يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود. كما عرف على أنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"<sup>3</sup>.

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"<sup>4</sup>.

حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، والتي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها. وكتعريف شامل للتعريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"<sup>5</sup>. من التعريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.

## 2- تاريخ نشوء الإفصاح المحاسبي :

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت "Railway Magazine p.2" مقالة عن الإفصاح وضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الاهتلاكات و تقييم الموجودات<sup>6</sup>.

هذا و قد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون بمدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فدخل هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كان من بينها مبدأ الإفصاح والقيود المحاسبية مثل الملائمة والمصادقية على حساب قيود أخرى كالتحفظ والموضوعية، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحهم مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيرا من الأدوات والمؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح.

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory وفرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا أثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيسيتين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، والمستثمرين، والمقرضين.

هذا وقد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة والتدقيق في الوقت الحاضر تطوير مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح<sup>7</sup>.

## 3- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي<sup>8</sup>:

**3-1- الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

**3-2- الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

**3-3- الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

**3-4- الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

**3-5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

**3-6- الإفصاح الوقائي (التقليدي):** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

#### 4- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي :

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية و قد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمتجمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيراً هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:

##### أ- عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية<sup>9</sup>، و عوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية<sup>10</sup> و أثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية<sup>11</sup> حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، وأشار قانون المؤسسات الإنجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، و هي تحوي غالبا تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تشرف وتراقب على هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم

المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة و مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

#### ب- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها و أهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها و أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة.

#### ج- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

و هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل.

وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة و يبدو ذلك فيما يلي:

#### أ- حجم المشروع (مجموع الأصول):<sup>12</sup>

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع<sup>13</sup> ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

#### ب- عدد المساهمين:

وتبين وجود علاقة موجبة أيضا<sup>14</sup> بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سمسرة الأوراق المالية.

#### ج- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:<sup>15</sup>

وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها و بهذا تكون تحت الضغط لزيادة و تحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

#### د- المراجع الخارجي:

ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها<sup>16</sup>.

هذا و توجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

#### ثانيا : مقومات و أساليب و متطلبات الإفصاح المحاسبي

#### 1- مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية<sup>17</sup>:

- أ. **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليين والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.
- ب. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.
- ج. **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .
- د. **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية<sup>18</sup>، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

## 2- أساليب الإفصاح المحاسبي:

- حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها<sup>19</sup>:
- أ. **إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها:** إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
  - ب. **الملاحظات الهامشية:** يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
  - ج. **الملاحق:** وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي... الخ.
  - د. **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

هـ. تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

### 3- متطلبات الإفصاح المحاسبي

قد وضعت بعض الجهات العلمية و المهنية متطلبات خاصة للإفصاح و أهمها APB, FASB كما يتضح من الجدول رقم (1):  
جدول رقم (1) يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبة المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
<p><b>1- لجنة المبادئ المحاسبية 20</b> APB Opinions</p>	<p>يتعين الإفصاح عن:</p> <p>أ- مكافأة نهاية الخدمة للعاملين.</p> <p>ب- ضريبة الدخل و المدفوع منها.</p> <p>ج- اهتلاك الأصول، طرق الاهتلاك و الاهتلاكات المتجمعة.</p> <p>د- عائد السهم.</p> <p>- معلومات عن الاندماج و الطريقة التي تم بها.</p> <p>- معلومات عن الاستثمارات و طريقة معالجتها محاسبيا.</p> <p>- وصف لأهم السياسات المحاسبية.</p>
<p><b>2- لجنة معايير المحاسبة المالية 21</b> FASB Statement</p>	<p>و أهم ما جاء منها:</p> <p>- الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير.</p> <p>- أثر التغييرات المحاسبية على صافي الدخل.</p> <p>- متوسط دخل السهم.</p> <p>- أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.</p>

كما وضعت لجنة البورصات بالولايات المتحدة SEC متطلبات خاصة للإفصاح لحماية للمستثمرين ومساعدة لهم عند اتخاذ قرارات معينة تتعلق بشراء أو بيع الأسهم في سوق الأوراق المالية، حيث يوضح الجدول رقم (2) متطلبات الإفصاح للجنة البورصات.



جدول رقم (2) أهم متطلبات الإفصاح للجنة البورصات الأمريكية SEC 22

متطلبات الإفصاح	طرق الإفصاح
<p>يتعين الإفصاح عن المعلومات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الوحدة الاقتصادية بوجه عام من حيث الإنتاج و التسويق، طرق التوزيع، عدد العمال، إجمالي المبيعات، صافي الربح.</li> <li>- ملخص للعمليات المالية التي تمت مقارنة بملخص للسنوات الخمس السابقة.</li> <li>- ممتلكات الوحدة الاقتصادية من الأصول و وصف لكل منها.</li> <li>- الاستثمارات في شركات تابعة.</li> <li>- القوائم المالية بعد مراجعتها.</li> </ul> <p>كما يتعين تقديم عدد من الجداول أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جدول بالأصول الملموسة و غير الملموسة.</li> <li>- جدول بالاهتلاكات.</li> <li>- جدول بالسندات و المستهلك منها.</li> <li>- جدول بالاحتياطات و المخصصات.</li> </ul>	10- K Report
<p>يتعين الإفصاح عن:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تغييرات في السياسة المحاسبية.</li> <li>- عقود الإيجار طويلة الأجل و كيفية معالجتها محاسبيا.</li> <li>- الالتزامات المحتملة.</li> <li>- سياسات الشراء.</li> <li>- سياسات التقاعد و نهاية الخدمة للعاملين</li> </ul>	Regulation S-X

4- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة، وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية، ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له أخذاً في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة.

ويرى بعض الكتاب أن القوائم المالية المتعلقة بنهاية السنة المالية قليلة القيمة إذا لم يتم إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من السنة، وذلك لأن الكثير من الأحداث الهامة قد تحدث خلال السنة<sup>23</sup>.

ويخلص الباحثان مما سبق أن الإفصاح كمفهوم نسبي يتغير مفهومه ومتطلباته من مجتمع لآخر طبقاً لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من التقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، ويترتب على ذلك أن درجة الإفصاح تتأثر بعوامل تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وصفاتها النوعية، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ومدى رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المهمة.

### ثالثاً : معايير الإفصاح المحاسبي و منهج التوسع فيه

#### 1- معايير الإفصاح المحاسبي

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

#### 1-1- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS 1 المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة<sup>24</sup>. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

#### 1-2- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

#### 1-3- الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعمولة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS 32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات المالية - الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS 39 و IAS 32

## 2- منهج التوسع في الإفصاح:

يعتبر منهج التوسع في الإفصاح الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، فهناك تعدد وتنوع لأصحاب المصلحة في التقارير المحاسبية وأن احتياجات هؤلاء المستثمرين من الخدمة المحاسبية غير معروفة بالتحديد في الوقت الحاضر، ولذلك يرى البعض ضرورة الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح حتى يمكن تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن تصور أنه ليس هناك حدود لعملية التوسع في الإفصاح، ولذلك سيتعرض الباحث في هذه الدراسة لنموذج الإفصاح المحاسبي مع بيان المحاولات المختلفة للتوسع فيه والمشاكل المختلفة التي يثيرها هذا النموذج.

### 2-1- الحاجة إلى التوسع في الإفصاح: 25

لقد زادت أهمية التوسع في الإفصاح بصفة خاصة مع ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات والعلاقة بين الملائمة وبين الإفصاح المحاسبي يمكن أن ينظر إليها من جانبين:

1- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار.

2- الملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار.

أولاً - الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار:

إن تطبيق هذا الاتجاه سوف يكتنفه مشاكل كثيرة أهمها: تعدد نماذج اتخاذ القرارات التي يجب استخدامها مع تعدد مجالات الاستخدام وتعدد المشاكل والمواقف التي يتعين مواجهتها إلا أنه بصفة عامة يلاحظ أن تطبيق الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات يعتبر أحد المبررات التي تدعو إلى التوسع في الإفصاح حتى يمكن مقابلة أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المشتركة.

ثانياً - أما بالنسبة للملائمة من حيث علاقتها بالأهداف، فإنه يتطلب منا تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، وهنا تقابلنا مشكلة تعدد وتنوع الطوائف ذات المصلحة في تتبع اقتصاديات الوحدة المحاسبية، ولذلك فإن المعلومات التي يراد الإفصاح عنها سوف تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة، سواء كانت احتياجات فعلية أو مفترضة بكل الفئات وهنا يلاحظ أن هناك اختلافاً في المعلومات المطلوبة حتى داخل الفئة الواحدة.

وهكذا نجد أن هناك حالات متعارضة في احتياجات الفئات من المعلومات، كما أن هناك حالات قد تكون فيها احتياجات متجانسة إلى حد ما، ومن هنا كان الاتجاه نحو المزيد من التوسع في مجال الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه يعتبر مدخلاً عملياً لمواجهة مشكلة عدم التجانس.

## 2-2- حدود التوسع في الإفصاح:

أن التوسع في الإفصاح له تأثير على جانبين رئيسيين يؤثران على درجة الاستفادة من المعلومات:

**الجانب الأول:** مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات للعملية القرارية.

**الجانب الثاني:** يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيده وعلاقاته المتشابكة وبالتالي سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من النماذج القرارية، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج قرارية متقدمة.

ويمكن القول بصفة عامة أن ما تشير إليه الدراسات السلوكية في مجال علم النفس الاجتماعي هو القدرة المحدودة من جانب الأفراد على تشكيل البيانات ودرجة استيعابهم الذهني لها، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح لا يمكن إطلاقه دون أي قيود، وعلى ذلك فإنه إذا ثبت محاسبيا أن معلومة معينة تعتبر ملائمة في مجال اتخاذ القرارات فإن القرار بالإفصاح عنها من عدمه يتطلب منا دراسة للجوانب الآتية:

- أولاً - تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية.
- ثانياً - تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
- ثالثاً - مقارنة منفعة المعلومات التي توصل إليها الباحث إليها في ثانيا مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.

## 3- إفصاحات إضافية

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

- 3-1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:** يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملائمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.
- 3-2- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:** يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 111،95،73،63 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

**3-3- الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار:** يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية<sup>26</sup>.

**3-4- الإفصاح عن الالتزامات العرضية:** أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- أ. الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.
- ب. قيام المؤسسة بضمان فروض البنوك لمؤسسات أخرى.
- ج. التعهدات التعاقدية.
- د. التعهد بضمان السلع المباعة.
- هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة.
- و. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصصة.
- ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

#### **رابعا: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية**

لقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة.

#### **1. الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية**

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة"<sup>27</sup>.

كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح"<sup>28</sup>

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وابعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصدقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

## 2. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصدقية

تهدف الملائمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بما والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعتبر المصدقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصدقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصدقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن

تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصدقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصدقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

#### الخاتمة :

يمثل مبدأ الإفصاح المحاسبي من مبادئ المحاسبة المهمة حيث نشأت هذه الأهمية من حقيقة كون الغالبية العظمى من قراء القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر و سجلات أية منظمة، وهم من اجل ذلك يعتمدون إلى حد كبير في التعرف على أوضاع المنظمة والوقوف على أدائها من خلال قوائمها المالية المنشورة .

ومما يدل على أهمية الإفصاح المحاسبي أن هناك أكثر من معيار محاسبي دولي خاص به، فضلا عن أن معظم المعايير المحاسبية ومعايير القرار المالي قد تناولته .

إن المبادئ تحدد المعلومات التي تدخل في نطاق الوظيفة المحاسبية لذلك يجب تحديد الأسلوب الذي تنقل به تلك المعلومات إلى خارج المنظمة، وان تحديد ذلك ينبغي أن يتناسب مع الاستخدامات المتوقعة والإفصاح عن العلاقات المهمة بين تلك المعلومات والأسس التي اعتمدت عليها .

كما يجب أن تشمل تلك المعلومات بيانات عن البيئة المحيطة بالمنظمة وان كل ذلك يتم عن طريق استخدام أساليب الإفصاح المحاسبي المعتمدة .

إن الضرورة تقتضي توحيد أساليب التطبيق في الإفصاح المحاسبي فيما بين الوحدات المتشابهة، والثبات في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية على مدى الفترات الزمنية المتماثلة، فضلا عما سبق ذكره فان الإفصاح يجب أن يراعي الاختلاف في الخبرات والدراية بين مستخدمي هذه المعلومات ورغبة الإدارة في الإفصاح عن بعض المعلومات وعدم الإفصاح عن بعضها الآخر .

إن كل ذلك يجب أن يتم من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بهذا الخصوص وإصدار معايير محلية ماثلة تأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتطلبات والأحداث المحلية .

#### المراجع :

1. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص35
- 2- لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص179.
- 3- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص577.
- 4- محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008، ص344.

- 5- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص578.
- 6- R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective” The Accounting Resview, Vol. 50, No. 2 1975, p2.
- 7- محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1999 ص (2387-2386).
- 8- لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص180 .
- 9- Eldon Hendriksen, « Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K », The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992, p.21-32.
- 10- AAA, Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 4, 1997, pp 72-120.
- 11- Eldon Hendriksen, Disclosure Insights, Op. Cit, pp21-32.
- 12- FASB, No. I, November, 1997, Op. Cit. p. 17.
- 13- Surendra S. Singhvi, « Characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : A case study of India », The International of Accounting, Vol.3, No.2, Spring 1998, p 129-139.
- 14- Surendra S. Singhvi, op. cit, p. 129-139.
- 15- خالد أمين عبد الله، "الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في سوق رأس المال العربية"، المحاسب القانوني، العدد92، تشرين أول 1995م ص 38-44.
- 16- خالد أمين عبد الله، المحاسب القانوني العربي، مرجع سابق، ص 38-44.
- 17- وليد الحياي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، متاح على [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)
- 18- السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009، ص163
- 19- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص584.
- 20- FASB, Accounting Standards, Vol.I Nework : Me Graw- Hill, Co.
- 21- SEC, as cited by Most, Op. Cit, p. 95.
- 22- Eldon Hendriksen, Accounting Theory, Op. Cit., P 514
- 23- خالد أمين عبد الله، "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، المحاسب القانوني-العدد92، تشرين أول95، ص44.
- 24- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008، ص 94.
- 25- خالد أمين عبد الله، "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، المحاسب القانوني-العدد92، تشرين أول95، ص44
- 26- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص57.
- 27- مصطفى حسن بسبوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص4.
- 28- فاطمة المؤقت، الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأصلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة فيها، متاح على [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org)